



المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



A

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت
المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الدورة الثالثة للجهاز الرئاسي
تونس العاصمة، تونس، 1 - 5 يونيو/حزيران 2009
مشروع استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي

الفقرات

3-1

أولاً- المقدمة

الملحق 1: مشروع استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي

طُبِعَ عدد محدود من نسخ هذه الوثيقة توكيلاً للتوفير. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها إلا في حال الضرورة. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:
www.planttreaty.org

أولاً - مقدمة

- 1 - تنص المادة 6-3(و) من دستور الصندوق الاستئماني على أن المجلس التنفيذي يطلع بوظائف منها 'اعتماد استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستئماني، بما في ذلك التوازن المقترح بين دعم المجموعات التي تحتفظ بها المؤسسات الوطنية والدعم المقدم للمجموعات التي تحتفظ بها المؤسسات الدولية، والتوازن بين الأقاليم. ويتشاور المجلس التنفيذي، قبيل اعتماد هذه الاستراتيجية مع الجهاز الرئاسي ومجلس المانحين".
- 2 - وقد عرض المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني مشروع استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستئماني على أعضاء مجلس المانحين في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ووافق مجلس المانحين على أن "تحال إلى الجهاز الرئاسي" استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستئماني.
- 3 - ويُقدّم الآن مشروع استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستئماني، الوارد في الملحق 1 من هذه الوثيقة، إلى الجهاز الرئاسي للمعاهدة لينظر فيه وذلك في إطار عملية التشاور.

الملحق 1: مشروع استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستثماري العالمي للتنوع المحصولي

أولاً – الموجز التنفيذي

تتوفر تحت تصرف الصندوق الاستثماري موارد محدودة، ويحصر دستوره استخدامها بالشكل الأكثر فعالية لضمان بلوغ هدفه المتمثل في صيانة الموارد الوراثية النباتية وتوفيرها للأغذية والزراعة على الأجل الطويل، وذلك بغية تحقيق الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة. والصندوق الاستثماري مطالب على وجه التحديد بأن يركز على حفظ المجموعات الفريدة القيمة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الموجودة خارج مواقعها الطبيعية، وأن يُعزز شبكة عالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية تتسم بالكفاءة، وتتجه نحو تحقيق الأهداف، وتتصف بالكفاءة الاقتصادية والاستدامة. وتستند استراتيجية الصندوق الاستثماري لإنفاق الأموال الخاصة به إلى المبادئ والاستراتيجيات الواردة في خطة العمل العالمية والمبادئ المحددة في المعاهدة الدولية. وقد وضعت على أساس عدد من الافتراضات، منها افتراض أنه لا بدّ لنظام الصيانة المتصف بالكفاءة والفعالية من أن يعتمد على المؤسسات والمرافق القائمة فعلاً. كما تستند إلى إدراك أن أهداف الصندوق الاستثماري لا يمكن أن تتحقق بتوزيع الموارد المتاحة على جميع المصارف الجينية الموجودة في العالم. وأن على الصندوق الاستثماري أن يركز دعمه على: مجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تعتبر فريدة ولها قيمة عالية؛ وعلى الترويج للمشاركة وزيادة المنافع؛ وعلى زيادة الكفاءة والفعالية ضمن كل مجموعة وبين المجموعات المختلفة. وقد اعتمد الصندوق الاستثماري، في عمله نحو إقامة نظام عالمي للصيانة يتمتع بالكفاءة والفعالية، أربعة مبادئ أساسية لأهلية الحصول على الدعم التمويلي منه، وذلك إلى جانب مجموعة من معايير للأهلية أكثر تحديداً.

ثانياً – المقدمة

تنص المادة 6-3(و) من دستور الصندوق الاستثماري على أن المجلس التنفيذي يضطلع بوظائف منها "اعتماد استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستثماري بما في ذلك التوازن المقترح بين دعم المجموعات التي تحتفظ بها المؤسسات الوطنية والدعم المقدم للمجموعات التي تحتفظ بها المؤسسات الدولية، والتوازن بين الأقاليم. ويتشاور المجلس التنفيذي، قبيل اعتماد هذه الاستراتيجية مع الجهاز الرئاسي ومجلس المانحين". ويسرّ المجلس التنفيذي ان يقدم المشروع التالي لاستراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستثماري إلى مجلس المانحين لينظر فيه وذلك في إطار عملية التشاور المتوخاة في المادة أعلاه.

ثالثاً – ولاية الصندوق الاستثماري

الخطوط الرئيسية لاستراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستثماري مستقاة من أهداف الصندوق المحددة في المادة 2 من الدستور، بل هي تخضع، إلى حد ما، لما تُملّيه هذه الأهداف.

ويتمثل الهدف العام للصندوق الاستثماري في "صمان صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتوافرها على المدى الطويل بغرض تحقيق الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة"¹.

والأسلوب المطلوب أن يأخذ به الصندوق الاستثماري في تنفيذه لهدفه العام محدد بشيء من التفصيل في الدستور. وبدون الإضرار بعمومية الهدف المحدد في المادة 2-1، فإن الصندوق الاستثماري مطالب بأن:

(أ) يسعى إلى حماية مجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الفريدة والقيمة المحتفظ بها خارج مواقعها الطبيعية مع إسناد الأولوية لتلك الموارد الوراثية النباتية المدرجة في الملحق 1 من المعاهدة الدولية أو المشار إليها في المادة 1-15 (ب) من المعاهدة الدولية؛

(ب) يُعزز شبكة عالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية تتسم بالكفاءة، وتتجه نحو تحقيق الأهداف، وتتصف بالكفاءة الاقتصادية والاستدامة، وفقاً للمعاهدة الدولية ولخطة العمل العالمية الخاصة بصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام (يُشار إليها فيما بعد بخطة العمل العالمية)؛

(ج) يُعزز عمليات تجديد وتوصيف وتوثيق وتقييم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتبادل المعلومات ذات الصلة؛

(د) يُعزز توافر الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛

(هـ) يُروج لعملية بناء القدرات الوطنية والإقليمية بما في ذلك تدريب الموظفين الرئيسيين فيما يتعلق بما أُشير إليه أعلاه.²

على أنه بينما يرد الهدف العام للصندوق الاستثماري بصيغة عامة فإن عرض الأهداف المحددة يبين بجلاء أن عمل الصندوق الاستثماري ينبغي أن يركز في المقام الأول، على الأقل في البداية، على الصيانة خارج المواقع الطبيعية والأنشطة المتصلة بذلك. وقد اعترف الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية نفسه بالصندوق الاستثماري عنصراً أساسياً في استراتيجية التمويل الخاصة بالمعاهدة الدولية فيما يتعلق بصيانة الموارد الوراثية النباتية خارج المواقع الطبيعية وتوافرها للأغذية والزراعة.

¹ المادة 2-1 من الدستور.

² المادة 2-2 من الدستور.

رابعاً - شبكة عالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية تتسم بالكفاءة،
وتتجه نحو تحقيق الأهداف، وتتصف بالكفاءة الاقتصادية والاستدامة

تسليماً بواقع أن توافر الموارد هو دائماً أقل من الطلب عليها، فإن خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية الزراعية للأغذية والزراعة³، واستخدامها المستدام، تدعو البلدان إلى "إقامة شبكة عالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية تتسم بالكفاءة، وتتجه نحو تحقيق الأهداف، وتتصف بالكفاءة الاقتصادية والاستدامة"، وإلى "تطوير التعاون وتعزيزه بين البرامج الوطنية والمؤسسات الدولية للحفاظ على ديمومة المجموعات الموجودة خارج المواقع الطبيعية". وتتكرر هذه الدعوة في المعاهدة الدولية التي تطلب إلى الأطراف المتعاقدة "أن تتعاون على الترويج لإقامة شبكة عالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية تتصف بالكفاءة والاستدامة". وإلى حد كبير، أصبحت مهمة إقامة شبكة عالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية تتصف بالكفاءة والاستدامة أكثر سهولة بسبب مبدأ تيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في إطار النظام المتعدد الأطراف الذي أقامته المعاهدة الدولية. فقد أصبح من الممكن أن تعتمد البلدان على ما يوجد من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المحفوظة خارج حدود ولايتها الإقليمية وأن تستغني عن الحاجة إلى قيام كل بلد بتعهد مجموعة مستقلة خاصة به تشمل جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي قد يحتاج إليها في تنميته الزراعية.

وفي حين أن المعاهدة الدولية لا تقدم توجيهات محددة عما يمكن أن يشكل صيانة خارج المواقع الطبيعية تتصف بالكفاءة والاستدامة، فقد توفر إطاراً سليماً لذلك في سياسات واستراتيجيات الحفاظ على المجموعات خارج المواقع الطبيعية⁴ وتجديد العينات الموجودة خارج المواقع الطبيعية والمهددة⁵، مما يرد عرضه في النشاطين 5 و6 من

³ اعتمد 150 بلداً خطة العمل العالمية، وذلك في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التقني الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية، المنعقد في ليبزيغ عام 1996.

⁴ فيما يلي نص الأحكام ذات الصلة:

"82. السياسة/الاستراتيجية: للمجتمع الدولي مصالح في صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة خارج المواقع الطبيعية، وعليه مسؤولياته في هذا الصدد.

هذا الفهم هو الذي يعطي الأساس لخطة عمل رشيدة متكاملة تتصف بالكفاءة في تأمين المجموعات الموجودة.

وللبلدان سيادتها الوطنية على مجموعاتها من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وعليها مسؤولياتها في هذا الصدد.

83. ينبغي تحقيق الاستفادة الكاملة من المرافق القائمة الملائمة، بما في ذلك المراكز الوطنية والإقليمية والدولية.

ينبغي أن يجري، بالشكل الملائم، تكرار المواد المصانة وتخزينها في مرافق طويلة الأجل تفي بالمعايير الدولية، وفقاً للاتفاقات الدولية السارية.

ينبغي الحد من الازدواجية غير المقصودة وغير الضرورية بين الشبكات، بغية الترويج لكفاءة التكاليف وفعاليتها في سياق جهود الصيانة العالمية.

يمكن مساعدة البلدان على تحديد الموارد الوراثية المخزونة والمكررة فعلاً في مرافق طويلة الأجل.

84. ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البلدان ومع المؤسسات المعنية، أن تيسر وضع اتفاقات تحمي التنوع في المجموعات خارج المواقع الطبيعية، بما يتفق مع الاتفاقات الدولية السارية. ومن شأن ذلك أن يمكن تلك البلدان الراغبة في وضع مجموعاتها بصورة طوعية في مرافق آمنة خارج حدودها من القيام بذلك."

خطة العمل العالمية. وتتعترف المعاهدة الدولية نفسها باستمرار أهمية خطة العمل العالمية، كما ذكر أعلاه، أن دستور الصندوق الاستئماني يقضي بأن يروج الصندوق لإقامة "شبكة عالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية تتسم بالكفاءة، وتتجه نحو تحقيق الأهداف، و تتصف بالكفاءة الاقتصادية والاستدامة" بموجب كل من المعاهدة الدولية وخطة العمل العالمية.

كما يرد إسهام إضافي في الصورة التي يتعين أن تكون عليها الشبكة العالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية التي تتسم بالكفاءة والاستدامة في سياق الاستراتيجيات الإقليمية للمحاصيل التي يمولها الصندوق الاستئماني لتقييم الوضع الراهن للصيانة خارج المواقع الطبيعية واحتياجات العمل المقبل، وكذلك في سياق عملية تحديث خطة العمل العالمية والورقات التقنية التي تقدمها الأوساط العلمية عموماً.

ولهذا كله، فإن استراتيجية التمويل تسعى إلى المساهمة في الخير العام من خلال وضع أسس التمويل الأكثر كفاءة واستدامة من الناحية الاقتصادية لذلك الجزء من الشبكة العالمية الذي سيديره الصندوق الاستئماني، وبذلك فإن

⁵ فيما يلي نص الأحكام ذات الصلة:

"98. السياسة/الاستراتيجية: ينبغي إيلاء الأولوية لما يلي:

الاحتياجات المتعلقة بتجديد العينات المخزونة حالياً في مرافق طويلة الأجل أو التي ستوضع تحت شروط طويلة الأجل وتتعرض لفقد حيويتها، على خلاف تلك التي تحتاج إلى تكاثرها لأسباب أخرى.
(تضمن الإدارة الملائمة أن العينات الموضوعة تحت شروط طويلة الأجل ستُجدد أساساً لفقدتها حيويتها، وأن تلك الموجودة في مجموعات نشطة ستُخضع للتكاثر لتعرضها لفقد في أعدادها.)

العينات المستوفية لمعايير كونها فريدة عالمياً، ومهددة، ولديها امكانية الحفاظ على نوعية العينة الأصلية.

99. ينبغي السعي للحصول على مدخلات من شبكات المحاصيل والشبكات الإقليمية في ترتيب الأولويات وتحديد مواد البلازما الوراثية لأغراض التجديد.

100. يتم تحديد عينات معينة بالتعاون مع المربين والمتعهدين في البرامج الوطنية، ممن يتوفر لديهم في كثير من الأحيان معرفة تفصيلية خاصة بالمجموعات وياحتمال توافر مواد مماثلة من مواقع طبيعية.

101. حسب الاقتضاء والامكان، ينبغي أن تسعى جهود التجديد إلى الحفاظ على التنوع الأليلي وتنوع التراكيب الوراثية وعلى تراكيب العينة الأصلية التي تكيفت.

102. ينبغي تشجيع الجهود الرامية إلى تخفيف الازدواجية غير الضرورية ضمن المجموعة الواحدة وبين المجموعات كوسيلة لتحسين الكفاءة والحد من تكاليف الصيانة الجارية.

ينبغي عدم النظر إلى التجديد كوسيلة للحفاظ على المجموعات تحت شروط لا تتماشى مع المعايير لفترات طويلة الأجل.

يلاحظ، في هذا الصدد، أن الحد من تواتر التجديد يُعتبر هدفاً هاماً ونتيجة لأنشطة أخرى تنفذ بموجب خطة العمل العالمية.

103. ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات، بما في ذلك وبصورة خاصة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)، والمنظمات غير الحكومية أن تقوم بما يلي:

التعاون على تحقيق استخدام القدرات الحالية بكفاءة وضمان التمكن من إجراء التجديد، إن كان هذا التجديد سليماً من الناحية العلمية والتقنية والادارية، في مواقع تشابه بشدة بيئة منشأ العينة الأصلية؛

الترويج للوصول إلى الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، المخزونة خارج مواقعها الطبيعية، وتيسيره، عملاً على الحد من الحاجة إلى تخزين عينات متماثلة في عدة مواقع، وما يتبع ذلك من حاجة إلى تجديد كل من هذه العينات.

104. ينبغي الاضطلاع بأنشطة التوصيف بالاقتران مع التجديد، بحسب الإمكان، دون المساس بالفعالية أو بالأهداف العلمية المتوخاة من عملية التجديد."

الصندوق سيأخذ في إنفاقه بنهج منضبط موجه نحو تحقيق الأهداف ، وهو في ذلك يستند إلى المفاهيم والتوجيهات المحددة في خطة العمل العالمية وفي المعاهدة الدولية ويركز فيما يقدمه من تمويل على أنشطة تُحقق ثلاث منافع : توفر فوائد عالمية، وتهدف إلى صيانة التنوع البيولوجي الفريد، وتتصف بفعالية التكاليف وبالكفاءة والاستدامة. وسيجري الاختيار على أساس مقصود ومتواصل بين الامكانيات البديلة بغية التركيز على تلك الأنشطة التي تفي بهذه المعايير.

ولا يمكن للصندوق الاستئماني أن يحقق أهدافه بأن يوزع الموارد المتاحة على جميع المصارف الجينية الـ 1,500 الموجودة في العالم أو بأن يحاول تعهد جميع الهياكل الأساسية للمصارف الجينية.

وقد لوحظت استجابة مالية لإنشاء الصندوق تبعت على الاغتراب، مما يعود في جانب كبير منه إلى أن الانضباط والتركيز كانا مطمئننين للمانحين حتى الآن. على أنه، على الأجل الطويل، ستكون الموارد المالية أقل بكثير من الاحتياجات المتأتبة عن نمو البرامج. وكان هدف صندوق الهبات قد حُدّد في البداية بمبلغ 260 مليون دولار أمريكي، مما يعطي دخلاً يقدر في المتوسط بمبلغ 11.7 مليون دولار أمريكي. أما اليوم، فإن حجم التعهدات لصندوق الهبات لا يصل إلى خمسي الهدف الأصلي، كما أن حجم المساهمات المدفوعة فعلاً تقل عن ثلث الهدف الأصلي، مما يعطي دخلاً يقل عن 4 ملايين من الدولارات الأمريكية⁶.

خامساً – الافتراضات التي تستند إليها استراتيجية

إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستئماني

تستند استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستئماني إلى الافتراضات التالية:

أولاً، يفترض أنه لا بدّ لشبكة الصيانة المتصفة بالكفاءة والفعالية من أن تكون قادرة، على أقل تقدير، على الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة، منها الاستحواذ على المواد الوراثية، وتخزينها وصيانتها وتكرارها الآمن وتجديدها وتكاثرها وتوصيفها وتقييمها وتوثيقها وتوزيعها والترويج لاستخدامها.

ثانياً، يفترض أن المؤسسات والمرافق القائمة تشكل نقطة البداية وأن على الصندوق الاستئماني أن يستفيد من ذلك وأن يبني عليه من خلال المساعدة على استحداث وتحسين القدرة الحالية بصورة تدريجية. وتبين اعتبارات الكفاءة أن القدرة الحالية لا يمكن أن تتكرر أو أن يستعاض عنها إذا كانت تحقق المهمة الملقاة على عاتقها.

⁶ يُستكمل هذا الدخل بأموال من غير الهبات تقدم كمنحة محددة الزمن وتتجه لمهام مشاريع معينة، منها التجديد والتقييم والتحسين وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً، يفترض أنه بينما يتعين أن يستند أي عمل بقوة إلى مبادئ علمية وتقنية سليمة، فإن هذا العمل، لكي يكون فعالاً، يجب أن يراعي على النحو الواجب ما إذا كانت الظروف السياسية والاجتماعية التي يعمل فيها مالك المجموعة مؤيدة لعمله أو أن هذه الظروف تعمل فعلياً على منع مالك المجموعة من الوفاء بالتزاماته.

رابعاً، يفترض أن زيادة الكفاءة والفعالية عموماً يمكن أن تتحقق من خلال عدد من التدابير التي تشمل الشبكة كلها، من قبيل تطوير قواعد بيانات مشتركة، والحد من الازدواج غير الضروري، وتحقيق تقسيم أفضل للعمل، وتنسيق معايير ضمان الجودة والإبلاغ عن الأداء، وتعزيز التعاون.

أخيراً، يفترض أن إقامة شبكة عالمية متينة للصيانة تقتضي، بل وتستفيد من، المشاركة الملموسة من جانب جميع المؤسسات ذات الصلة، دون الاكتفاء بالمؤسسات المشاركة بصورة مباشرة في تقديم خدمات التخزين الطويل الأجل. فالصيانة لا تعني مجرد التخزين. ويترتب على ذلك، أن الدعم الذي يقدمه الصندوق الاستثماري سيتجاوز مهمة التخزين بمعناها الضيق. وهو سيروج للصيانة بصورة تعزز امكانية الوصول إلى الموارد وتشجع على استخدامها.

سادساً – استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستثماري⁷

هناك ثلاثة مجالات رئيسية يشارك فيها الصندوق الاستثماري ويوفر لها الدعم (الشكل 1):

1 – تأمين الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتي لها أهمية عالمية

استناداً إلى الافتراضات المذكورة أعلاه، وعلى أساس الأولوية والاستعجال، سيخصص الصندوق الاستثماري الحصة الأكبر من أمواله لتأمين الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تتصف بالتميز وبالقيمة، وذلك من خلال ما يلي:

– دعم مجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي تعتبر فريدة من نوعها والتي لها أهمية عالمية وتستوفي الخطوط التوجيهية للصيانة والتوزيع، بما في ذلك التكرار الآمن الملائم (وهي المجموعات المشار إليها لدى الصندوق باعتبارها تحظى بالأولوية أو لكونها مرجعية)، على أن تكون بحاجة إلى دعم مالي طويل الأجل لضمان الحفاظ على المعايير بالصورة الكافية؛

⁷ حُدثت فعلاً العناصر الرئيسية في استراتيجية الإنفاق هذه في الوثيقة المعنونة "دور الصندوق الاستثماري العالمي للتنوع المحصولي في المساعدة على ضمان صيانة الموارد الوراثية النباتية وتوفيرها للأغذية والزراعة" والتي يعود تاريخها إلى مايو/أيار 2007، وهي متاحة على موقع الصندوق الاستثماري. ويمكن الحصول على نسخة كاملة من الوثيقة، بما في ذلك مخطط تسلسل اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد المجموعات التي يمكن أن تمول وتحدد فئة التمويل المناسبة للمجموعة المعنية، على الموقع الشبكي التالي: <http://www.croptrust.org/documents/web/RoleOfTrust-May07.pdf>

– الارتقاء بمستوى مجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي تعتبر فريدة من نوعها والتي لها أهمية عالمية، بحيث تستوفي الخطوط التوجيهية الدولية في الحالات التي تُعتبر فيها هذه الخطوط التوجيهية الطريق الأكثر كفاءة وفعالية للمتابعة؛

– تكرار وتأمين المجموعات الهامة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي تعتبر فريدة من نوعها والتي لها أهمية عالمية، وهي غير ممثلة بعد في مجموعة مرجعية أو في مجموعة خاضعة لعملية ارتقاء بمستواها، من المرافق غير القادرة على استيفاء الخطوط التوجيهية المقبولة أو التي لا يمكنها اقتصادياً أن ترتقي لمستواها، إلى المرافق القادرة على ذلك. ويمكن أن تتضمن هذه العملية عدداً من الخطوات المتصلة بمساعدة المؤسسة على توفير المواد لتوصيف المجموعة و/أو تقييمها (للتثبت من أنها فريدة ولها أهمية عالمية)، وتحديث قواعد البيانات لديها لتفي بالمعايير العامة للبيانات. ويمكن فعلاً أن تستمر هذه المساعدة حتى بعد جولة المساعدة الأولى فيما يتعلق بالتجديد وتحديث قواعد البيانات.

2. – الترويج للمشاركة/ زيادة الفوائد

سيخصص الصندوق الاستئماني قدرًا محددًا من التمويل لدعم أنشطة دعم الأهمية الدولية لمجموعات لا تستوفي – أو لم تستوف بعد – الخطوط التوجيهية الدولية للصيانة والتوزيع. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، دعم قيام المجموعات الوطنية بأنشطة من قبيل ما يلي:

- إقامة نظم للتوثيق تتماشى مع البروتوكولات الدولية؛
 - توصيف السمات ذات الأهمية الدولية وتقييمها؛
 - جمع الموارد الوراثية النباتية بقصد سد الثغرات في المجموعة الجينية الاجمالية المشتركة التي يقوم بصيانتها جميع مالكي المجموعات المشاركين؛
 - أنشطة تعزز فرص الوصول إلى المواد واستخدامها – وخصوصاً أنشطة الارتباط ذي الاتجاهين مع المزارعين ومربي النباتات المختصين؛
 - أنشطة ترمي إلى تعزيز التشغيل الدولي للبرامج الوطنية، بطرق منها، مثلاً، تعزيز دور هذه البرامج في نقل المواد لإدخالها إلى بلد ما أو إخراجها منه.
- وسيجري كثير من هذه الأنشطة على الصعيد الوطني والمحلي. ويتوقع الصندوق الاستئماني توفير الموارد، بحسب الإمكان، للشبكات الإقليمية للمحاصيل وللمجموعات المرجعية لدعم أنشطتها والتنسيق بينها.

3. زيادة الكفاءة والفعالية ضمن كل مجموعة وبين المجموعات

بغية تخفيض التكاليف وزيادة الاستدامة، سيقوم الصندوق الاستثماري بمساعدة المجموعات المرجعية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي تعتبر فريدة من نوعها والتي لها أهمية عالمية، على العمل بصورة جماعية على تحسين كفاءتها وفعاليتها من خلال أعمال من قبيل الترويج لتعزيز التعاون وتدعيم قواعد البيانات المشتركة والحد من الازدواج غير الضروري، إلى ما هنالك. وسيُضطلع بالأنشطة في هذا المجال، في معظمها، بعد أن تكون تلك الأنشطة المحددة أعلاه قد قطعت شوطاً في تنفيذها.

سابعاً – مبادئ التمويل ومعاييرها

في سياق العمل نحو إقامة شبكة للصيانة العالمية تتصف بالكفاءة والفعالية، اعتمد الصندوق الاستثماري أربعة مبادئ أساسية لا بدّ من الوفاء بها لتأهيل مجموعة ما للحصول على الدعم.

– تتمتع الموارد الوراثية النباتية بأهمية عالمية؛ وستعطى الأولوية للموارد الوراثية النباتية للمحاصيل المدرجة في المرفق 1 أو المشار إليها في المادة 15-1 (ب) من المعاهدة الدولية.

– يمكن الوصول إلى الموارد الجينية النباتية بموجب شروط متفق عليها دولياً للحصول على الموارد واقتسام فوائدها، في سياق النظام المتعدد الأطراف الذي أنشأته المعاهدة الدولية، كما ترد هذه الشروط في الاتفاق الموحد لنقل المواد.

– يلتزم كل مالك للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بصيانة المجموعة التي يطلب الدعم لها وبتوفرها الطويل الأجل.

– يتعهد كل من يتلقى الأموال من الصندوق الاستثماري بالعمل ضمن شراكة بهدف إقامة شبكة للصيانة العالمية تتصف بالكفاءة والفعالية وتشمل كذلك مالكي المجموعات المستقلة مالياً والتي لا يمولها الصندوق الاستثماري.

إضافة لذلك، أو على سبيل التشديد على هذه المبادئ، وضع الصندوق الاستثماري مجموعة من المعايير الأكثر تحديداً التي يتعين استيفاؤها قبل أن ينظر الصندوق الاستثماري في تقديم دعم طويل الأجل لمجموعة الموارد. وفي الحالات التي تسوفي فيها المجموعة المبادئ وتُعطى الأولوية للحصول على دعم الصندوق الاستثماري، ولكنها غير قادرة على استيفاء معايير التمويل، فإن الصندوق سينظر في تقديم الدعم لما يلزم من ارتقاء بالمستوى وبناء للقدرات، إذا كان ذلك يساعد على استيفاء معايير التمويل في المستقبل القريب. وستبقى معايير التمويل الطويل الأجل وطريقة تطبيقها قيد الاستعراض وسيجري تنقيحها حسب اللزوم. على أنه سيكون هناك في البداية خمسة معايير.

- يتوفر لدى الجهة المتلقية صلات فعلية بمستخدمي الموارد الوراثية النباتية.
 - يُقضى بأن الموارد الوراثية النباتية لها أهمية أو يمكن أن تكون ذات أهمية في سياق احتياجات شبكة عالمية رشيدة للصيانة خارج المواقع الطبيعية، ووفقاً لهذه الاحتياجات.
 - يتوفر للمجموعة ومالكها الوضع القانوني الذي يؤمن وجود القدرة لديهما على استيفاء مبادئ الأهلية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الموارد واقتسام الفوائد، ووجود الالتزام بالصيانة الطويلة الأجل.
 - تتوفر لدى الجهة المتلقية الموارد البشرية والنظم الإدارية اللازمة للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية، ويمكنها أن تدلّل على أنها تعمل بما يتفق مع المعايير العلمية والتقنية الخاصة بالإدارة والمتفق عليها.
 - تتوافر المرافق التي يُحتفظ فيها بالمجموعة بصورة كافية، لضمان الصيانة الطويلة الأجل.
- وبينما توفر هذه المبادئ ومعايير التمويل الحد الأدنى للأهلية، فإن استيفاءها لا يعني أن المجموعة ستلتقى آلياً الدعم التمويلي الطويل الأجل. فهذا سيتوقف في نهاية المطاف على ما إذا كان من شأن الدعم التمويلي أن يروج لإقامة شبكة للصيانة العالمية تتصف بالكفاءة والفعالية.

ثامناً - التوازن بين المؤسسات الوطنية والدولية والتوازن بين الأقاليم

ينص دستور الصندوق الاستثماري على أن تتضمن استراتيجية الإنفاق ما يُقترح من التوازن في الدعم المقدم للمجموعات الموجودة لدى المؤسسات الوطنية والدعم المقدم للمجموعات الموجودة لدى المؤسسات الدولية وكذلك التوازن بين الأقاليم.

وكما ورد أعلاه، فإن التوجه الرئيسي لاستراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستثماري يركز على تقديم الدعم المالي التي تعمل في سياق شبكة عالمية للصيانة خارج المواقع الطبيعية تتسم بالكفاءة، وتتجه نحو تحقيق الأهداف، وتتصف بالكفاءة الاقتصادية والاستدامة. وسيقدم الصندوق الاستثماري الدعم المالي، ضمن هذا الإطار، إلى المجموعات الدولية والوطنية من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي تعتبر فريدة من نوعها والتي لها أهمية عالمية، وكذلك للمجموعات الإقليمية التي تفي بالمبادئ والمعايير المبينة أعلاه والتي تعمل كجزء من شبكة عالمية تتصف بالكفاءة والاستدامة.

تاسعاً - الاستنتاجات

الصندوق الاستثماري مكلف بولاية عريضة هامة، ولا يتوافر تحت تصرفه إلا قدر محدود من الموارد المالية. ولا يمكن للصندوق الاستثماري أن يحقق هدفه المتمثل في صيانة الموارد الوراثية النباتية وتوفيرها للأغذية والزراعة على الأجل الطويل إلا بأخذة بنهج منضبط موجه نحو الأهداف في إنفاق الأموال الخاصة به. وعلى وجه الخصوص، ليس بوسع الصندوق الاستثماري أن يوفر المستوى التمويلي اللازم للحفاظ على جميع المصارف الجينية الموجودة وهيكلها

الأساسية في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن الارتقاء بمستواها لتتماشى مع المعايير الملائمة. أما ما يمكن للصندوق الاستثماري أن يفعله فهو تمويل الأنشطة التي تحقق فوائد عالمية وتتصف بالفعالية من حيث التكلفة والكفاءة والاستدامة ضمن إطار إقامة شبكة عالمية رشيدة للصيانة خارج المواقع الطبيعية. وهذا بالتحديد هو الهدف من استراتيجية إنفاق الأموال الخاصة بالصندوق الاستثماري. ومن حسن حظ الصندوق أن خطة العمل العالمية قدمت توجيهات واضحة بشأن ما يُعتبر صيانة خارج المواقع الطبيعية تتسم بالكفاءة والاستدامة. ويعتقد الصندوق الاستثماري بقوة بأنه لن يكون بوسعها، إلا من خلال هذه الاستراتيجية، أن يأمل بتحقيق هدفه المتمثل في صيانة الموارد الوراثية النباتية وتوفيرها للأغذية والزراعة على الأجل الطويل – بغية تحقيق الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة لفائدة الجميع.

الشكل 1 : عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بتقييم المجموعات من حيث أهليتها للحصول على التمويل من الصندوق الاستئماني

